مفهوم الحرية في تصور الحركة الديمقراطية الأشورية

الجزء الثاني

هرمز طيرو

أن كافة الرؤى والافكار والنظريات التي صاغتها الليبرالية اصبحت من الناحية النظرية صرحا للحرية، بحيث جعلت من حقوق الانسان الطبيعية ومن سيادة القانون والقانون الطبيعي حواجز تقف جميعها في وجه سلطة الحكم ولا يستطيع أحد من أن يتجاوزها أو يهدمها. غير أن هذا الصرح كان مجرد بناء في الهواء طالما كانت سلطة الحكم المطلقة لا تزال قائمة على أسس قديمة مثل:

1 - التوريث.

2 - السلطة الدكتاتورية.

3 - استخدام العنف.

ومن الناحية النظرية كان من السهل تأكيد قيمة الانسان المطلقة، وأعتبار الانسان غاية وليس وسيلة وأن له حقوقا طبيعية محفوظة لا يجوز تجاوزها أو إنتهاكها، غير أن هذا التأكيد كان تأكيداً نظرياً لأنه عندما وضع تحت التجربة والأختبار وعندما برزت إلى الوجود سلطة الدولة الحديثة التي هددت الوجود الانساني في صميمه أو في حريته، عندئذ أخذ منظرو ومفكرو الليبرالية في البحث عن ايجاد وسائل أخرى يواجهون بها هذه السلطة الجديدة التي تحاول اهدار الحرية، وقد وجد فلاسفة الليبرالية هذه الوسائل في:

اولاً: تأكيد الأصل التعاقدي لسلطة الدولة.

ثانياً: المحافظة على الحقوق المقدسة المطلقة للفرد.

ثالثاً: التهديد بإنفساخ هذا العقد إذا اخلت السلطات بما التزمت به من المحافظة على هذه الحقوق.

وواضح من هذا، أن الفلاسفة الليبراليين أكملوا بهذه النظرية آخر حلقة من حلقات التضييق على السلطة المطلقة، فقوضوا بها أساس الذاتية أو الموروثة وحولوها إلى اصحابها الشرعيين وهم افراد الشعب، وقد عبر "جان جاك روسو ١٧١٢ - ١٧٧٨" عن هذا المعنى في نظريته عن "العقد الأجتماعي" التي وضعت أسس الدولة الحديثة فأوضح: أن الأفراد في سبيل أنشاء السلطة السياسية قد تخلو عن جزء من حريتهم المطلقة التي كانوا يتمتعون بها في حالتهم الطبيعية، وأما الجزء الأخير الذي احتفظوا به فإنه سيبقى أسمى من الدولة ولا تستطيع أن تتنكر له وإلا هدمت المصدر الذي تشتك منه. وعلى العموم، فأن فكرة قيام الدولة على أسس العقد الأجتماعي قديمة جداً، وقد تعود جذورها التاريخية إلى الفلسفة اليونانية، حيث يقول "أبيقور ٣٤١ - ٢٧٠ ق.م": بأن الانسان لم يوجد بالطبيعة وأنما نمى من تراضي افراده وتوافقهم على العيش سوية لدفع الخطر عنهم. وهنا ينبغي أن نشير أيضاً إلى أن الفيلسوف جان لوك قد اتجه وأستعاد افكار 'أبيقور' في تفسيره لنشوء الدولة والقانون، ولقد بلور هذه الافكار عن الحكومة المدنية سنة ١٦٩٠ وذلك بعد الأحداث الدامية التي شهدتها أنكلترا أثناء الثورة الكبرى سنة ١٦٨٨م.

أما الفيلسوف جان جاك روسو الذي يعتبر من أبرز منظري ومفكري "العقد الأجتماعي" وصاحب كتاب في العقد الأجتماعي الذي نشره سنة ١٧٦٦ م حيث أيد فيه

اولاً: حرية الأفراد والمساواة بينهم.

ثانياً: عدم تمتع أي فرد بسلطة طبيعية على أقرانه.

ثالثاً: القوة لا تولد حقوقاً ثابتة لأحد على الأخرين ومهما كان مصدرها.

رابعاً: الرضا والعقد بين الناس هو مصدر الشرعية والقانون

خامساً: المجتمع يحمي نفسه بقوة أفراده، والفرد يعمل على ضمان سلامة المجتمع. سادساً: الفرد جزء من المجتمع لكنه حر لا يطيع إلا نفسه ويمتلك كل ما يستطيع حيازته. وعلى ضوء أراء "روسو" وغيره من المفكرين الذين أرسوا مفاهيم حقوق الفرد وحقوق الانسان جاء اعلان الدستور الفرنسي "١٧٩١م" التي تضم المادة الأولى منه "اعلان حقوق الانسان والمواطن الفرنسي": يولد الناس ويظلون احراراً ومتساوين في الحقوق ولا تقوم التمييزات الأجتماعي إلى على أساس من المنفعة العامة، وأن الغاية من كل تجمع سياسي حفظ حقوق الانسان الطبيعية.. هذه الحقوق هي الحرية.. الملكية.. الأمن ومقاومة الطغيان.

الدولة البرجوازية وظهور المذهب الفردي

بعد أن استطاعت البرجوازية "نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر" من السيطرة على الاوضاع الأجتماعية والثقافية والسياسية والأقتصادية، فقد تعرض مفهوم الحرية التي نادت به الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية إلى هزات كبيرة وتغييرات أساسية نتيجة انتشار المفاهيم الفلسفية الفردية التي ترعرعت في احضان البرجوازية حيث ارتفعت الاصوات المطالبة بالحريات الاقتصادية، وأخذت بضرب وحجب جميع الحريات الأخرى أذا ما تعارضت مع الحرية الأقتصادية، لأن المذهب الفردي قد انطلق من الفلسفة الفردية على أساس: أن الافراد يولدون احراراً وهم متساوون في الحقوق والوجبات وأن هذه الحقوق قد اكتسبوها من ذواتهم وطبيعتهم البشرية، وهي حقوق سابقة على قيام المجتمع، وأن الغاية من نشوء النظم السياسية ما هي إلا لحماية تلك الحقوق، وأنه ليس من العدل أن تفرض على الفرد قيود لا تتناسب مع طبيعته الأنسانية، وقد اقام المذهب الفردي فلسفته على:

1 - تقديس الفرد.

2 - أعتبار الفرد غاية بذاته وأنه قادر على تحقيق هذه الغاية بمفرده.

3 - الفرد يستطيع أن يحدد اتجاهاته المادية والفكرية لأنه بالأساس يطغو على الجماعة. ويبدو واضحاً أن الفلسفة الفردية التي هي فلسفة متميزة للدولة البرجوازية قد انطلقت في مفهومها إلى العلاقة بين الفرد والدولة من نظرية "الحقوق الطبيعية" ونظرية "العقد الأجتماعي" حيث ذهبت في تحليلها إلى قيام الجماعات السياسية من أن للأفراد حقوقاً طبيعية تسبق قيام الجماعة، وأنهم عندما وافقوا على الانتقال من المجتمع البدائي إلى الحياة الأجتماعية فأنهم قد تنازلوا عن جزء الضروري من حقوقهم وذلك لفرض إقامة المجتمع الجديد. لذلك فأن على السلطة السياسية حماية حقوق الأفراد وحرياتهم، وعكس ذلك فإن السلطة السياسية تفقد شرعيتها وأساسها ومبرر وجودها.

الحرية في تصور الماركسي

في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين دخل مفهوم الحرية في ضوء النظرية الليبرالية بأزمة حادة وذلك نتيجة التحولات الفكرية السريعة وتطورات الأقتصادية والأجتماعية والثقافية، حيث عجزت مفاهيم الحرية التقليدية عن احتواء هذه التحولات والتطورات، فأصبحت بذلك غير ملائمة ومتخلفة بعض الشيء عن روح العصر، وأستجابة لتلك الظروف التي احاطت بالمجتمعات العالمية، أخذت الافكار التقدمية "الأشتراكية العلمية" طريقها بين صفوف المثقفين والعمال والفلاحين والطبقات الأجتماعية الفقيرة، لأنها كانت تعبر عن همومها ومصالحها الأقتصادية والسياسية، ومن ابرز هذه الافكار هي "النظرية الماركسية" التي ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر والتي حملت توقعات وتنبوءات "كارل ماركس ١٨١٨ - ١٨٨٣" و "أنجلز ١٨٢٠ - ١٨٩٥".

وذلك بصدد قيام الثورة الأشتراكية في الدول الصناعية المتقدمة كأنكلترا وألمانيا، غير أن هذه التوقعات والتنبوءات لم تتحقق في هذه الدول، بل تحققت ووجدت طريقها للتطبيق الفعلي في روسيا القيصرية وذلك بعد انتصار الثورة الروسية في اكتوبر سنة "١٩١٧" التي قادها الحزب الشيوعي الروسي بقيادة "فلاديمير إليتش لينين ١٨٧٠ - ١٩٢٤" عبر التغيير والتكييف الذي قام به لينين للماركسية من أجل أن تتلاءم وظروف روسيا، وعلى هذا الأساس اطلق عليها "الماركسية اللينينية". ومن هنا نستخلص ونقول بأن الفكر الماركسي قد جاء كرد فعل على الافكار الفردية البرجوازية التي تعطي للفرد الاهمية القصوى وتهمل المجتمع.

نشأة الحرية.. فهم طبقي لتاريخ الحرية

لقد وضعت الماركسية تصنيفاً لتاريخ البشرية، تاريخ ما قبل الشيوعية وهو التاريخ الذي بدأ طبقياً وينتهي بأنتهاء أو زوال الطبقات، وبهذه الرؤية تصبح الحرية هي حرية الطبقة المتحكمة، وهي على حد تقديرها تاريخ لفاقد سلطته للحرية، ويتصورها أيضاً أن تاريخ البشرية سوف يمتلك الحرية عند دخوله مرحلة الشيوعية. وفي ضوء هذا التصور نستطيع أن نقول بأن قضية الحرية في كافة محطات التاريخ الأنساني حسب التصور الماركسي هي قضية مؤجلة. اذن أن الماركسية تخضع الحريات كافة لتفسير اقتصادي أي بتعبير آخر 'ربط الحرية بالصراع الطبقي ربطاً تاماً' سواء في نشأة الحرية أو في مضمونها، لذا فالماركسيون يرون أن الحرية لم تكن في تطبيقها معطى مجرد ابداً، وأن كانت قد بدأت من فكرة المساواة، غير أن هذه كانت في اصلها فكرة سياسية. ولقد قرر ماركس وأنجلز: أن المساواة في المركز السياسي بين الرجل الحر والعبد أو بين المواطن الروماني والأنسان الخاضع لسيطرة الرومان كانت تعد فكرة غير معقولة عند القدامى، لذا جاءت ولأول مرة وبصورة بداية المطالبة بالحقوق والحريات المدنية، ومن هنا نرى في القرنين الحادي والثاني عشر قد ولدت حركة قوامها ازدهار "التجارة والصناعة" في المدن للحصول على الحقوق الأجتماعية بطريقتين:

1 - الاتفاق مع سادة الاقطاع.

2 - أستخدام القوة المسلحة للحصول على الحقوق المدنية. ولقد كان المواطنون في تلك الوقت مطالبين بمطالب تتلاءم مع مصالح الاقطاع الكبرى وتقيد قوة الانتاج الجديدة "التي ولدتها الثورة الصناعية" من اجراء عمليات التغيير والأبداع لأنها كانت تفرض على القوى المنتجة قيودا وكما يأتي:

اولاً: القيد القانوني "فرض الضرائب على انتقال السلع من اقطاعية إلى اقطاعية أخرى". ثانياً: القيد السياسي "انقسام الدولة إلى عدة إقطاعيات مع استقلال كل منها اقتصادياً ومالياً".

ثالثاً: القيد الأقتصادي "نظام الاقنان وربط الفلاحين بـ"الأرض" عند شراء وبيع الأراضي. وفي هذا السياق كان لا بد من ثورة تعصف بهذه القيود كلها، وقد كانت الثورة الفرنسية بداية النهاية لذلك العهد، حيث أخذت الثورة نتيجة انتصارها مظاهر مختلفة أهمها:

اولاً: في المجال القانوني "ضمنت الثورة مبادىء الحرية والمساواة".

ثانياً: في المجال السياسي "قامت الدولة الموحدة".

ثالثاً: في المجال الأقتصادي "تحرر الفلاحون من نظام الاقنان وتحرر العمال من نظم النقابات الحرفية".

خصائص الحرية في تصور الماركسية

في مفهوم الفلسفة الماركسية فأن للحرية عدة خصائص متنوعة تميزها عن الفلسفات الأخرى، وسوف نحاول اثناء بيان اهم هذه الخصائص وكما يأتي:

اولاً: لا تعتبر الماركسية الحرية على أنها معطى مجرد أو خالد يصلح لكل زمان ومكان، وانما أعتبرته معطى متطورا مرتبطا بالنظام السياسي والأجتماعي، لذا فأن الحرية في النظام العبودي غيره في النظام الاقطاعي وغيره في النظام الرأسمالي وغيره في النظام الشيوعي، حيث أن الخط البياني في هذا المحطات في نظر الماركسية ينتقل صاعداً نحو التقدم المحتوم، ففي كل محطة أو في كل مرحلة من هذه المراحل تتخذ الحرية معنى اكثر اتساعاً وتفوق سابقتها، غير أن الحرية الحقيقية لا تتحقق في تصور الماركسية إلا في النظام الشيوعي.

ثانياً: لقد ربطت الماركسية بين انقسام المجتمع وقيام الدولة، لأن الدولة لا تقوم إلا نتيجة انقسام المجتمع إلى طبقات، كذلك ربطت الماركسية بين قيام الدولة وقيام الحرية، حيث عدت الحرية متعارضة مع بقاء الدولة، فلا تقوم الدولة كاملة إلى اذا كفت الدولة عن الوجود.

ثالثاً: أن الماركسية لا تعارض قيام السلطة بصفة مطلقة، وكما هي تلغي وتعارض السلطة المنبثقة من سيطرة اقتصادية استغلالية فهي لا ترى أي حرج في أن تفرض الحرية على المجتمع بالقوة وبالاكراه، لأن هذا الاكراه لن يضر احداً طالما أنه سيؤدي في النهاية إلى تحقيق الحرية.

الحرية: بين الحتمية والضرورة

لقد جاء فهم الماركسي للحرية مرتبطاً بمفهومين هما.

1 - الحتمية.

2 - الضرورة.

وأن محاولة الربط الجدلي بينهما لم يكن من الناحية النظرية والعملية فقط بل من الناحية السياسية ايضاً، فالمعرفة لا وجود لها إلا اذا سلمنا بنظرية السببية التي تكشف في مفهوم الماركسية عن قانون تطور المجتمع كما أن مقولة "الحرية "تكشف عن الدور الإيجابي الفاعل للبروليتاريا في التطور والقضاء على القديم "الرأسمالي" وبناء المجتمع الجديد "الشيوعي". كذلك فأن الماركسية قد اعترفت بأن: الضرورة والحتمية تسيطران على الطبيعة وعلى المجتمع وعلى التطور الكوني في ابسط التفاصيل، وقد ربطت بين الضروري والصدفة، إلا أنها رفضت كل مظاهر من مظاهر اللاحتمية وربطتها بالعوامل السببية ربطاً شبه حتمي.

الخاتمة

بعد عرض جميع مفاهيم الحرية في تصور "الحركة الديمقراطية الأشورية" و "الفهم الليبرالي والماركسي" نلاحظ إن مفهوم الحرية لدى الحركة - زوعا لم يعد مقتصرا على مفهوم التحرر، بل اصبح مفهوم الحرية كما عبر عنه مؤسسو الحركة الديمقراطية الأشورية 'يوسف توما، يوبرت بنيامين، يوخنا أيشو، نينوس بثيو، يونادم كنا، يوسف بطرس' بالتعريف التالي: أن الحرية هي وعي لجملة العوامل التي تسبب الضياع لمجتمعنا والتي تحول الامة الكلدوأشورية دون سيطرتها على ظروفها ومن سيطرة تضلل أمتنا على تحقيق اهدافها أيضا. تلك الاهداف التي تتعدى اذن هدف "التحرر" على الصعيدين الفردي والجماعي إلى "التحرير" وتحقيق عوامل النهضة، لأن شعبنا لا يعاني من التهميش والقتل والتشريد والتهجير فقط، بل يعاني ايضا من سلب الأرض وسلب الوجود والحقوق وطمس الهوية القومية، وهذه الأشياء قلما عرفتها الأنسانية في تاريخها المعاصر، والمحاولة كانت نفسها في حكاري وطور عابدين وأورميا.. ألخ. اذن، فالحرية لدى الحركة تعني:

اولاً: وعي الضرورة، ونقصد به معرفة قوانين التطور الأجتماعي وقوانين الطبيعة وأمكانية استخدامهما بصورة صحيحة لتحقيق غايات محددة وأعتبار وعي الضرورة ماهية الحرية بل اعتبارها الشرط اللازم للأنسان للتأثير في تغيير أوضاعه السياسية والأجتماعية.

ثانياً: ربط الحرية بالإرادة، أي القدرة على اتخاذ القرارات بعد معرفة الأسباب.

ثالثاً: الحرية لدى الحركة - زوعا لها مفهوم مشروط بظروف الواقع كما ذكرنا في الجزء الأول من مقالنا" وحريتنا لا تتجزأ ولها خصوصية متميزة تتوقف على العمل "الوطني" وليس على العمل "القومي" فقط، وهي عملية جدلية معقدة يأخذ فيها التداخل بين "الموضوعية" وبين "الذاتية" شكل تفاعل ديالكتيكي متبادل التأثير.

رابعاً: مفهوم الحرية لدى الحركة يرتبط بالوعي الثقافي العلم ويتأسس على الإرادة الحرة واستقلالية القرار، وليس بشعارات ترفعها مجموعات مدفوعة ورموز قد تكون اجتماعية أو ثقافية وحتى دينية مدفوعة من جهات لها اغراضها واهدافها المرسومة.

واحات

annajar44@yahoo.com

عدنان الحسني

وحدة قياس الزمن

في كل الازمنة وفي كل الأماكن لايختلف الوقت والفضاء، عن المحدد من الزمان الا بمقدار ما يكون عادة قد دأب عليها الناس هنا وهناك إذ يرى ذلك جليا في ما يؤول إليه الزمن عند الأمم باختلاف منابعها ومنابتها إلا انّ الثابت هو المحدد من الزمن فالساعة هي نفس الساعة واليوم هو نفس اليوم...

والشهر هو نفس الشهر والسنة وهكذا إذ لايمكن ان يكون المحدد من الزمن وهو وحدة القياس صغيرة كانت أم كبيرة وهي وحدة قياس الزمن لايمكن أن تكون مختلفة بمقدارها بين مكان ومكان... ولكنها تختلف باختلاف الفضائها عن المحدد من الزمن لا بمكنونها الذي به تعرف ولكن بما لها وهو عكس حالها... إذ انه يكون المحدد في القياس الزمني في أقصى العالم هذا ليلا ويكون عكس ذلك نهاراً وهناك ليل يطول على مكان ما في الأرض ويحده نهار يطول وينتصف الوقت هنا وينتصف الوقت هناك... كل ذلك باتت معروفة وليس للانسان دخل فيها حيث هذا ما قدره الله سبحانه... وفي ذلك فائدة قصوى للبشرية وجيولوجية الأرض... وتراكم التربة وزخارة المياه ورواسي الجبال وجني الثمار... فالوقت هو الأداة الأساسية لعامل الأنقضاء إذ ان المكان لايعرف إلا بمقدار الزمن وكذلك فإنّ الزمان لايعرف إلا بمقدار المكان حيث ان الاثنين متصلان بمقدار معرفة الاخر للاخر... ومهما يكن من تشابه ووحدوية في مكنون القياس نفسه إلا ان الاختلاف بين الأمم والشعوب في الانقضاء لا في وحدة القياس الزمني اذ يرى ان هناك هدرا للوقت في مكان ما في هذا العالم وان هناك استغلالا للوقت بكل وحداته القياسية إذ انه ليس هناك هدر للوقت بل استفادة منه حيث يكون استغلال الوقت بالنسبة للدول المتمدنة والمتطورة بأن يكون اليوم عندهم في العمل والأداء قد يصل الى اكثر من ٢٤ ساعة فهم يتوزعون في أعمالهم على شكل وجبات تعمل كل وجبة ما حدد لها من الساعات وإن كان ليلا فالذي يحدد هذه العملية علمية التخطيط لكي لايكون هناك ملل... بل الاستفادة من الوقت كله...

خيار الأنظمة المستبدة بين يوم الغضب و ميدان التحرير

بقلم خليل القاتري

من المؤكد ان انتصار الانتفاضات في الدول المستبدة وسقوط الأنظمة التوريثية والحكام الطغاة الواحد تلو الآخر في دول المنطقة والعالم بشكل عرسا رائعا و انتصارا باهرا للجماهير المنتفضة خاصة و ان الشعوب الثائرة و المتحررة بدأت تدرك قدرتها و صارت تتحدى بثبات وشجاعة الحكومات البوليسية و الأنظمة المحتكرة للسلطة، و خلافا لمزاعم المنظرين وبعض السياسيين والإعلاميين الذين ظلوا و مازالوا يشككون بإمكان انتصار اي انتفاضة و ثورة في حال افتقادها لقيادة معروفة و بارزة او حتى لنهج معروف و فكر مدون فان الجماهير لوحدها استطاعت قيادة الانتفاضات و حققت ما لم تحققه الأحزاب و التجمعات و الشخصيات و انتصرت إرادتها وعزمها و صمودها على أقوى الأنظمة الاستخباراتية و سوف تنتصر قريبا المزيد من الجماهير على الحكام المحتكرين للسلطة بشكل أكيد و لا ريب فيه لان أوراق جميع الزعماء و المسؤولين المستبدين قد انكشفت وسقطت ورقة التوت عن عراهم و اتضح مدى نهبهم للمال العام و قمعهم لارادة المواطنين وإصرارهم غير القانوني للبقاء في السلطة و المسؤولية لمدى الحياة او على الأقل حتى اندلاع انتفاضة الجماهير الجارفة للحكام الطغاة و الأنظمة المستبدة.

و بالرغم من ان الانتفاضة في تونس ظلت مبتورة و لم تحقق كافة أهدافها المرجوة حتى الآن لاسيما ضرورة إسقاط النظام الحاكم و إزالة العقوبات برموز النظام السابق،وبالرغم من ان الانتفاضة العارمة و الشجاعة في مصر لم تنتصر بالكامل على أركان نظام مبارك القمعي و المستبد الا انه من المؤكد ان هاتين الانتفاضتين شكلتا انطلاقا هاما ومسيرا منارا في إطار تحفيز شعوب المنطقة للقيام بثورة هادرة على الأنظمة الطاغية و ضرورة إلزام كافة الأنظمة والحكومات بقبول قرار إرادة أكثرية الشعب و التحول من دول توريثية او مستبدة او حكومات محتكرة و منفردة بالسلطة الى دول دستورية و حكومات مبنية على تشريعات قانونية وأسس مدنية و إنهاء قرارات حكام و مسؤولي الأنظمة الداعية دوما تحظير وإذلال المواطنين من خلال مصادرة حقوقهم و تقليص حرياتهم و رفع أسعار السلع الأساسية و الخدمات الحكومية لملء جيوب المنتفعين من الأنظمة الناهبة لخيرات و عائدات البلدان.

ان من ابرز المهازل السياسية و الإعلامية التي رافقت انتفاضة تونس وبعدها انتفاضة مصر، هو زعم بعض الشخصيات و المسؤولين في هذين البلدين و دول أخرى من انهم كانوا وراء اندلاع و استمرار الانتفاضات في المنطقة وانهم توقعوا حدوثها منذ عدة عقود لكنهم لم يفصحوا عن ذلك حتى حين انتصارها!!. والأكثر سخرية في هذا السياق زعم أولئك الذين قالوا من ان الانتفاضات التي تحدث الان هي نسخة مقتبسة من بعض الثورات و الأنظمة في المنطقة و العالم او الادعاء زيفا من ان أفكار و مناهج شخصيات هذه الأنظمة كانت الحافز الرئيسي لاندلاع الانتفاضة في تونس و بعد أيام ما شهدناه من تدرج سريع لاندلاع شرارة الثورة الجماهيرية في مصر و حتى هروب مبارك المذل الذي كان يترأس اعتى و أقوى الأنظمة البوليسية و القمعية في المنطقة و كان يعد ركيزة أساسية للمخططات الأمريكية و السباق للمساومة مع إسرائيل للرد على مثل هذه المزاعم لابد من التذكير هنا من ان الانتفاضة في تونس حدثت بشكل عفوي جدا و انطلقت شرارتها على اثر إحراق شاب عاطل عن العمل نفسه و انتشار صوره و أخباره على الإنترنت مما أوجد حالات من السخط و الغضب على نظام بن علي، وكذلك انتفاضة الشعب المصري اتسعت على اثر نجاح الانتفاضة في تونس و إقدام العديد من الشباب بإحراق أنفسهم للضجر من سياسة نظام مبارك الرامية لتجويع الشعب و نهب الثروات و تكديس الأموال في حساب أسرة مبارك طيلة العقود الماضية. و قد ساهم الإنترنت بشكل مباشر في تواصل الشباب في مصر للتجمهر في ميدان التحرير و رفع شعارات الإصلاح و التغيير التي تحولت بعد ذلك الى إصرار جماهير لاسقاط النظام، ومع هذا لا يمكن الزعم من ان الإنترنت او فيس بوك او موقع كوكل او اي من التقنيات الرقمية والاتصالات كانت وراء اندلاع هذه الانتفاضة لان نظام مبارك ومنذ اليوم الاول للانتفاضة سارع لقطع الإنترنت والاتصالات و فرض حصار إعلامي على كل البلاد و مع هذا لعبت أجهزة الإعلام المرئية و نقصد القنوات الفضائية دورا أساسيا في فضح أساليب النظام و عجلت بسقوطه،و ايضا لايمكن الجزم من ان هذه القنوات كانت الدافع الأساسي وراء استمرار الاعتراضات والانتفاضات، فكيف يسمح البعض لأنفسهم بالزعم انهم او أفكارهم كانت وراء الانتفاضتين في تونس ومصر بل و التباهي بأنهم قادتها الوطنيون و أصحاب الفضل على الجماهير في تونس و مصر، حسب زعم هؤلاء الذين لا شغل ولا عمل لهم سوى التدخل غير الإنساني وغير الأخلاقي في شؤون الدول والأمم الأخرى دون إصلاح الأوضاع في بلدانهم وكما أكدنا في السابق و نؤكد دوما ان اي انتفاضة تحدث قريبا في اي بلد وهي متوقعة اندلاعها خلال أيام مقبلة في اليمن و الجزائر و من ثم الأردن وليبيا والعراق و دول أخرى تخص البلد ذاته وهي انتفاضة مستقلة وذاتية الحركة والشعب شجاع وثوري ولبلد ذات سيادة ولا يحق لاي مسؤول سياسية وإعلامي من دول أخرى التدخل وحشر انفه الطويل قسرا في شؤون ومسير الانتفاضات الجماهيرية لانها ستشمل قريبا جميع الأنظمة المستبدة والمحتكرة للسلطة وان الدور آت على جميع الحكام الطغاة، ونقترح هنا على الجماهير المنتفضة بان تواصل انتفاضاتها دون توقف او ركون مع الأخذ بعين الاعتبار هذه النصيحة وهي ان يكون اندلاع كل انتفاضة شعبية به انتهاء تحقق مطالب و إرادة الانتفاضة التي سبقتها في دولة أخرى و بعبارة أدق ان لا تكون الانتفاضات متتالية في آن واحد في عدة دول لان الإعلام الإقليمي والدولي سيكون مجبرا التركيز على واحدة منها فقط و يتجاهل الانتفاضات الأخرى او يتعمد بعدم نقلها و وضعها تحت المجهر الإعلامي خاصة من خلال الفضائيات كما حدث مؤخرا في الأردن و اليمن و دول عدة حيث تزامنت الاعتراضات في هذه البلدان مع انتفاضة الشعب المصري فاختار الإعلام الإقليمي و العالمي التركيز على هذه الانتفاضة دون سواها و عدم التوجه او إعارة اي اهتمام واقعي للاعتراضات التي اندلعت في الدول المشار إليها و لكن مع هذا فانه و بعد تحقق إرادة الشعب المصري و لو على الظاهر بتنحي مبارك عن السلطة، فإننا ندعو الجماهير المستعدة و المتحفزة لخوض المواجهة مع الأنظمة المستبدة في الدول التي فيها أرضية مناسبة للانتفاضة، البدء فورا بالتنظيم والتنسيق والتجمهر واختيار المكان المناسب للمعترضين على غرار ميدان التحرير ليكون رمزا لانطلاق الاعتراضات والتمدد بالانتفاضة الى مدن و مناطق أخرى، و نتحدى اننا دعاة إرساء المجتمعات المدنية كافة الأنظمة في المنطقة خاصة تلك الزاعمة زيفا و بهتانا من ان الشعب يقف الى جانبها و يمجد المواطنون قادتها صبحا و عشية ان تسمح هذه الأنظمة للجماهير مرة كل أسبوع او كل شهر او حتى مرة كل عام في يوم محدد بنيل الحرية كاملة للتجمهر في ساحة عامة مثل ميدان التحرير ليكون منبرا حرا لبيان وجهات النظر و إبداء اعتراضات الجماهير و رفع اللافتات و إطلاق شعارات تعبر عن إرادة المواطنين و ما يجول في نفوسهم من آراء و أفكار و مواقف،شريطة ان لا يتم قمع او احتواء مثل هذه الاعتراضات السلمية و الحضارية و ان لا يقطع الإنترنت و الاتصالات و لا يتم التشويش على القنوات الفضائية و ان يسمح لأجهزة الأعلام المحلية و العالمية بتغطية هذه الاعتراضات و ان يتعهد النظام الحاكم و المنفرد بالسلطة بان لا يعتقل او يقتل اي من المعترضين و المطالبين بحقوقهم او حتى الذين يعرضون وجهة نظرهم بشكل منتقد للسلطة و هو أمر مقبول و دارج في العديد من الدول العصرية و المتقدمة في مجال حقوق الإنسان والحفاظ على موقف المعارضة و احترام رأي المنتقدين للحكومة. من المؤكد ان مثل هذا الاقتراح الذي هو في الواقع لصالح الجميع بما فيهم الحكام و المواطنين والمعارضين لانه يعطي الفرصة من جهة للمواطنين والمعارضين الحضور في ساحة عامة للتعبير عن آرائهم و تقديم مقترحات مفيدة و طرح المعضلات في إطار مدني و حضاري.

و من جهة أخرى يستفيد النظام الحاكم كثيرا من معرفة مطالب الشعب او جزءا منها مباشرة وليس عبر القنوات الأمنية المغرضة و يطلع على حقيقة الأزمات و المعضلات القائمة والتي يغطيها او يحورها المنافقون الإعلاميون من عملاء النظام و المسؤولون غير الأكفاء بالمسؤولية،وثانيا ان النظام سوف يحظى بفرصة كبيرة لتنفيس المواطنين و المعارضين عن أنفسهم شهريا او مرة كل عام من خلال الحضور في ساحة مخصصة لطرح المعضلات و الشكاوى بدلا من تكدس الاعتراضات و الانتقادات و تحولها الى بالون من الغضب الجماهيري الذي قطعا له حجم محدود مهما كبر و اتسع و سوف ينفجر في النهاية مع او شرارة تنطلق من اي معترض او فئة فاضت بها الاعتراضات و صارت ترجح الموت على البقاء في وطن مليء بالمذلة للنظام و مقيدة بأصفاد سياسية و أغلال أمنية و إجراءات قمعية.

من هنا ندعو كافة الأنظمة خاصة تلك التي انتفخت جيوب و حسابات حكامها ومسؤوليها بأموال وعائدات الشعوب و تلك الدول التي تفتقد للقوانين و أسس دستورية و ليست فيها انتخابات واقعية و نزيهة او يتم تزوير نتائج الانتخابات و التلاعب بأصوات الناخبين و الإصرار على مواقف غير مقبولة من جانب أغلبية الجماهير و الاختباء وراء متاريس و ادعاءات غير مدنية و غير قانونية لتبرير التمسك بالسلطة و الانفراد بالحكم، وتلك الأنظمة المبنية على أرضية هشة للنظام الشخص الواحد و أنظمة توريث الحكم دون إرادة المواطنين والأنظمة التي تفتقد او فيها سلطات تشريعية وقضائية و تنفيذية شكلية وخاضعة لقدرة الحاكم المستبد او تلك الأنظمة الخاضعة لسلطة السلاح وبطش القوات المسلحة و المراكز الأمنية والعسكرية وتلك الأنظمة المستبدة التي تعتبر أعضاء القوات المسلحة و الميليشيات و المنتفعين ماديا من النظام بأنهم أبناء الشعب و ان هؤلاء يمثلون إرادة المواطنين من خلال الزج بهم دوما في الشوارع للدفاع عن مواقف النظام و تبرير سياساته الخاطئة و لاستمرار نظام الفرد الواحد لعقود من الزمن حتى يتذكره ملك الموت عزرائيل،وتلك الأنظمة التي لا تعترف بذاتا و لا باي شكل من الأشكال بموقف المعارضة و القوى الناقدة و الأفكار البناءة و المفيدة أساسا لاصلاح أركان البلاد،وتعارض ايضا دعاة الإصلاح و أصحاب الآراء الناقدة و تعتبرهم خارجين عن القانون و دعاة للفوضى و الشغب و تصر علنا قمعهم و تصفيتهم ،على هذه الأنظمة ان تدرك من ان عهد أنظمة انا ربكم الأعلى قد انتهى و عهد إستغباء و إستحمار الناس و خدعهم بالشعارات و الخطابات قد تلاشى و عهد الاستقرار بالسلطة و تحكم شخص واحد بمصير الملايين قد سقط الى دون رجعة و ان الشعوب اليوم باتت حرة و واعية و هي تصر على تعيين مصيرها بنفسها و لا تسمح من الآن وصاعدا التلاعب بإرادتها و نهب ثرواتها و إذلالها او تجويعها و تقييدها بأغلال الكبت و الاستبداد.

ومن البديهي القول هنا ان الذي كان يحول او يبطأ حركة اندلاع انتفاضة الشعوب وعدم تحقق مطالب المواطنين كان هو حاجز الخوف من قمع الأنظمة المستبدة التي أسست لها خلال العقود الماضية جيشا من المرتزقة و المنتفعين المسلحين الذين أوهمهم النظام بضياع مصالحهم و احتمال محاكمتهم و قتلهم في حالة سقوط رأس النظام الحاكم فإذا سقط حاجز الخوف او تبدد جزء منه فمن المؤكد ان الجماهير سوف تنزل الى الشوارع وتزداد قوة و عددا خلال أيام فقط فلا سمح اي نظام مستبد بإيجاد ميدان تحرير في بلاده فانه قد يلجو من تحول الانتفاضة السلمية الى ثورة غضب شعبية كاسحة لا يمكن التكهن بمصير اي من المسؤولين و الحكام و أسرهم ولا يمكن التصدي او احتواء اي عمليات ثأر و انتقام، وغير ذلك فان هذه الأنظمة عليها ان تعلم من ان النصر آت لا ريب فيه على يد الجماهير و ان ليس هناك اي نظام محصن او مستثنى من قاعدة ثورة الغضب و العصيان المدني و إجبار رأس النظام المستبد الرحيل عن السلطة او التنحي الفوري و الركوع أمام إرادة الأحرار من الجماهير الغاضبة و الثائرة في المنطقة.